الفصل الثاني

الدول المارقة*

يلعب مفهوم «الدولة المارقة» اليوم دوراً بارزاً في تخطيط السياسة وتحليلها. ومن الأمثلة الأحدث أزمة العراق في نيسان 1998. أعلنت واشنطن ولندن أن العراق «دولة مارقة»، تشكل تهديداً لجيرانها وللعالم بأسره، وأنها «دولة خارجة عن القانون»، يقودها متقمص لهتلر ينبغي أن يحتويه حراس النظام العالمي: الولايات المتحدة، و«شريكتها الأصغر»، هذا إذا تبنينا المصطلح الذي استخدمته، بشكل يُرثى له، وزارة الخارجية البريطانية منذ نصف قرن[1].

ويستحق المفهوم نظرة متفحصة. لكن دعونا أولاً نبين كيفية استخدامه في الأزمة الحالية.

---

* ظهرت هذه المقالة في الأصل في مجلة زيد، نيسان 1998.

1. مارك كورتيس، التباسات القوة (زيد، 1995).

obeikandl.com

أزمة العراق

إن المظهر الأكثر أهمية للجدل الدائر حول أزمة العراق هو أن هذا الجدل لم يحدث مطلقاً. في الحقيقة، تدفقت بضع كلمات، وحدث جدل بعد ذلك حول كيفية المتابعة. لكن النقاش بقي ضمن حدود صارمة أقصت الجواب الواضح: إن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة يجب أن تعملا وفق قوانينهما وإلزامات المعاهدة.

شُكِّل الإطار القانوني، ذي الصلة، في ميثاق الأمم المتحدة، و«معاهدة مقدسة» اعتُرِف بها كأساس للقانون الدولي والنظام العالمي، ووفق الدستور الأمريكي، «القانون المطلق للبلاد».

ويقول الميثاق: «إن مجلس الأمن سيحدد وجود أي تهديد للسلام، أو انتهاك للسلام، أو أي عمل عدواني، وسيقوم بالتوصيات، أو يقرر ما الإجراءات التي ينبغي اتخاذها وفقاً للمادتين 41 و42»، اللتين تفضلان «الإجراءات التي لا تتضمن استخدام القوة المسلحة»، وتسمحان لمجلس الأمن بأن يقوم بالمزيد من الفعل إذا اكتشف أن إجراءات كهذه غير صحيحة. والاستثناء الوحيد هو المادة 51، التي تسمح «بحق الدفاع الفردي أو الجماعي عن الذات» ضد «هجوم مسلح... إلى أن يتخذ مجلس الأمن الإجراءات الضرورية لحفظ السلام والأمن العالميين». وبغض النظر عن هذه الاستثناءات، يجب على الدول الأعضاء «أن تمتنع عن التهديد، أو استخدام القوة في علاقاتها الدولية».

فهناك طرق مشروعة للرد على التهديدات الكثيرة لأمن العالم. فإذا شعر جيران العراق بأنهم مهددون، يستطيعون اللجوء إلى مجلس الأمن لإجازة إجراءات ملائمة للرد على التهديد. وإذا شعرت الولايات المتحدة وبريطانيا أنهما مهددتان، تستطيعان فعل الشيء نفسه. لكن لا تمتلك أية دولة سلطة لتتخذ قراراتها الخاصة حول هذه المسائل، وللتصرف كما تختار؛ فالولايات المتحدة وبريطانيا لن تمتلكا سلطة كهذه حتى ولو كانت أيديهما نظيفة. ونادراً ما يكون الأمر هكذا.

لكن الدول الخارجة عن القانون لا تقبل هذه الشروط: عراق صدام، على سبيل المثال، أو الولايات المتحدة. ولقد عبرت عن الموقف الأمريكي، بصراحة، وزيرة الخارجية مادلين ألبرايت، ثم بعد ذلك السفير في الأمم المتحدة، حين أبلغت مجلس الأمن الدولي، أثناء مواجهة أمريكية قديمة مع العراق، بأن الولايات المتحدة ستعمل «بشكل مشترك عندما نستطيع، وأحادياً كما ينبغي أن نعمل»، لأننا «نقر أن هذه المنطقة حيوية للمصالح القومية الأمريكية» وبالتالي لا نقبل أية قيود خارجية. وكررت ألبرايت ذلك الموقف حين قام الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان بمهمته الدبلوماسية في شباط 1998. قالت: «نتمنى له التوفيق، وحين يعود سنرى ما الذي أحضره، وكيف يتلاءم مع مصلحتنا القومية»، التي ستحدد كيف نستجيب. وحين أعلن أنان أنه تم التوصل إلى اتفاقية، كررت ألبرايت

العقيدة: «من الممكن أنه سيأتي بشيء لا نحبه، في هذه الحالة سنتصرف وفق مصلحتنا القومية». وأعلن الرئيس كلينتون أنه إذا فشل العراق في اختبار الامتثال (كما تحدده واشنطن)، «سيفهم الجميع أن الولايات، ستمتلك ـ ونأمل أن يشمل هذا جميع حلفائنا أيضاً ـ الحق الأحادي في الرد في زمان، ومكان، وطريقة نحن نحددها»، أي كما تفعل دول أخرى عنيفة، وخارجة عن القانون[2].

أيد مجلس الأمن، بالإجماع، اتفاقية أنان، رافضاً المطالب الأمريكية والبريطانية بإجازة استخدامهما للقوة في حال عدم الإذعان. حذر القرار من «العواقب الأكثر قسوة»، ولكن دون مزيد من التحديد. وفي الفقرة الأخيرة الحاسمة، «يقرر» المجلس، استناداً إلى مسؤولياته بمقتضى الميثاق، أن يبقى واضعاً يده على المسألة بنشاط، كي يضمن تطبيق هذا القرار، وكي يضمن السلام والأمن في المنطقة، المجلس، لا أحد آخر؛ وفقاً للميثاق، يحق له التدخل.

كانت الحقائق واضحة، لا لبس فيها. وكانت العناوين كالتالي: «لم تؤيد ضربة آلية» (وول ستريت جورنال)، «الأمم المتحدة تصد الولايات المتحدة حول تهديد العراق إذا حنث

2. جولز كاجيان، ميدل إيست إنترناشيونال، 21 تشرين أول؛ كاجيان، إف تي، شباط، 1998؛ ستيفن إنلارجر وفيليب شينون، نيويورك تايمز، 24 شباط 1998، آرون زيتنر، بوسطن جلوب، شباط، 1998.

بالاتفاقية» (نيويورك تايمز)، الخ. أما سفير بريطانيا في الأمم المتحدة فقد «أكد بشكل سري لزملائه في المجلس بأن القرار لا يمنح الولايات المتحدة وبريطانيا «مقداحاً آلياً» كي تشنا غارات على العراق إذا عرقل «تفتيش الأمم المتحدة عن أسلحة كيماوية». وصرح سفير كوستا ريكا معبراً عن موقف المجلس: «إن مجلس الأمن هو الذي يجب أن يحدد متى تُستخدم القوة المسلحة».

كان رد فعل واشنطن مختلفاً. أكد السفير الأمريكي بيل ريتشاردسون أن الاتفاقية «لم تمنع استخدام القوة من جانب واحد»، وأن الولايات المتحدة تحتفظ بحقها القانوني في الهجوم على بغداد ساعة تشاء. ورفض الناطق باسم وزارة الخارجية جيمس روبن صياغة القرار لأنه «ليس وثيق الصلة بالموضوع كنوع المناقشات الخاصة التي قمنا بها»: «أنا لا أقول إننا لا نأبه بالقرار»، ولكننا «أوضحنا أننا لا نرى هناك حاجة للعودة إلى مجلس الأمن إذا حدث انتهاك للاتفاق». وصرح الرئيس أن القرار «يمنح أذناً للقيام بالفعل» إذا لم يرق الامتثال العراقي للولايات المتحدة؛ وأوضح سكرتيره الصحفي أن هذا يعني العمل العسكري. وعبر عن ذلك بشكل صحيح عنوان في صحيفة نيويورك تايمز: «تصر الولايات المتحدة على الاحتفاظ بحق معاقبة العراق». الولايات المتحدة تمتلك الحق، من جانب واحد، باستخدام القوة متى شاءت. نقطة.

شعر البعض أنه حتى هذا الموقف ظل قريباً جداً إلى التزاماتنا المقدسة بمقتضى القانون الدولي والمحلي. وشجب قائد الأغلبية في مجلس الشيوخ ترينت لوت الإدارة لأنها رهنت سياستها الخارجية «لآخرين»، لمجلس الأمن الدولي. وحذر السيناتور جون مكين قائلاً: «من المحتمل أن الولايات المتحدة تُخضع قوتها للأمم المتحدة»، وهذا التزام تقوم به الدول المطيعة للقانون فحسب. وأضاف السيناتور جون كيري أنه سيكون «شرعياً» للولايات المتحدة أن تغزو العراق فوراً في حال بقي صدام «عنيداً، ومنتهكاً لقرارات الأمم المتحدة، وفي موقع تهديد للمجموعة الدولية»، سواء قرر مجلس الأمن هذا أم لم يقرره. إن عملاً أمريكياً أحادي الجانب كهذا سيكون «في إطار القانون الدولي»، كما يتصوره كيري. وكيري، الحمامة الليبرالية، الذي حقق شهرة قومية كمعارض لحرب فيتنام، شرح أن هذا الموقف الحالي متساوق مع وجهات نظره القديمة. علمته فيتنام أن القوة يجب ألا تستخدم إلا إذا كان الهدف «قابلاً للتحقيق، ويلبي حاجات بلادك». كان غزو صدام للكويت، بالتالي، خطأ لسبب واحد فقط: لم يكن «قابلاً للإنجاز»، كما تكشفت الأمور[3].

3. كولم لينش، بوسطن جلوب، آذار، 1998؛ ويستون، كوستا ريكا، بوسطن جلوب 3 آذار، 1998؛ وول ستريت جورنال، 3 آذار؛ باربارا كروسيت، نيويورك تايمز، 3 آذار، 1998؛ لورا سيلبر وديفد بوكان، إف

وفي النهاية الليبرالية ـ الحمائمية للطيف، تم الترحيب باتفاق أنان، ولكن ضمن الإطار الضيق، الذي أعاق المسائل الرئيسية. وفي رد فعل نموذجي، صرحت بوسطن جلوب أنه إذا لم يمتثل صدام، فإن الولايات المتحدة لن تملك مبرراً لمهاجمة العراق فحسب، وإنما ستتحمل المسؤولية إن لم تفعل ذلك. ودعا المحررون أيضاً إلى إجماع دولي ضد «أسلحة الدمار الشامل» كـ «فرصة أفضل يمتلكها العالم في منع العلم المنحرف من إلحاق أذى لا يمكن تخيله حتى الآن». وهذا اقتراح معقول؛ يستطيع المرء أن يفكر بطرق سهلة للبدء، دون تهديد باستخدام القوة، ولكن هذا بعيد عن القصد.

شجب المحلل السياسي ويليم بفاف عدم رغبة واشنطن باستشارة «الرأي اللاهوتي، أو الفلسفي» (وجهات نظر توما الأكويني، وعالم لاهوت عصر النهضة فرانسيسكو سواريث)، كما فعل «جزء من الجماعة التحليلية» في الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة «أثناء الخمسينيات والستينيات، «ولكن لم يشجب عدم استشارتها لأسس القانون المعاصر الدولي والمحلي، التي هي واضحة وصريحة، رغم أنها غير وثيقة

تي، 4 آذار، 1998؛ ستيفن لي ميرز، نيويورك تايمز، 4 آذار، 1998؛ آر. دبل يو. آبل، نيويورك تايمز، شباط 1998 (ولت)؛ ستيفن إنلارجر وفيليب شينون، نيويورك تايمز، 23 شباط، 1998. مكين، كيري؛ آرون زيتنر، «كيري مرئي يتشدد حيال الأزمة»، بوسطن جلوب، شباط 1998.

الصلة بالثقافة الفكرية. وحث محلل ليبرالي آخر الولايات المتحدة على مواجهة حقيقة أنه إذا كانت قوتها، التي لا تضاهى، «تُستخدم فعلاً من أجل البشرية، فإن البشرية تطالب بأن يكون لها رأي ما في استخدامها»، الأمر الذي لن يسمح به «الدستور، الكونغرس، أو نقاد يوم الأحد في التلفزيون»؛ «إن أمم العالم الأخرى لم تمنح واشنطن حق تقرير متى، وأين، وكيف يجب أن تُخدم مصالحها» (رونالد ستيل).

ويصادف أن الدستور يقدم آليات كهذه، وأعني من خلال التصريح بأن المعاهدات الصالحة هي «القانون الأعلى للبلاد»، وخاصة الأكثر جوهرية بينها، ميثاق الأمم المتحدة. وهو يجيز أكثر للكونغرس أن «يحدد ويعاقب... المسيئين لقانون الأمم»، بدعم من الميثاق في الحقبة المعاصرة. إنها، فضلاً عن ذلك، قطعة من تصريح ملتبس لقول أن الأمم الأخرى «لم تمنح واشنطن الحق»؛ لقد أنكروا عليها ذلك الحق بالقوة محتذين (على الأقل لغوياً) حذو واشنطن، التي صاغت الميثاق بشكل كبير[4].

كان يُنظر إلى الإشارة إلى انتهاك العراق لقرارات الأمم المتحدة على أنها تتضمن أن الدولتين المحاربتين لهما الحق باستخدام القوة من جانب واحد، وأن تلعبا دور «شرطيي

4. افتتاحية، بوسطن جلوب، 27 شباط 1998؛ وليم بفاف، بوسطن جلوب، 23 شباط 1998؛ رونالد ستيل، نيويورك تايمز، 1 آذار، 1998.

العالم»، وهذه إهانة للشرطة، التي من المفترض أن تفرض القانون من حيث المبدأ، لا أن تمزقه إلى شظايا. كان هناك نقد لـ «غرور القوة» لدى واشنطن وما شابه ذلك: ليس تماماً المصطلحات الملائمة لدولة عنيفة خارجة عن القانون مصممة ذاتياً.

يمكن أن يحتال المرء ويستنبط حجة قانونية محرفة كي يدعم مزاعم الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، رغم أن أحداً لم يحاول أن يفعل ذلك في الحقيقة. ستكون الخطوة الأولى هي أن العراق انتهك قرار الأمم المتحدة رقم 687، الصادر في الثالث من نيسان من عام 1991، والذي يعلن وقفاً لإطلاق النار «وفق إشعار رسمي من العراق» بأنه يقبل الشروط المعلنة (تدمير الأسلحة، التفتيش، الخ...). وهذا، على الأرجح، من أطول قرارات الأمم المتحدة المدونة، وأكثرها تفصيلاً، لكنه لا يذكر آلية للتنفيذ. الخطوة الثانية من الحجة، بعد ذلك، ستكون أن عدم امتثال العراق «يعيد استحضار» القرار 678[5]. وهذا القرار يجيز للدول الأعضاء أن «تستخدم كل الوسائل الضرورية كي تدعم، وتطبق القرار 660[6]، الذي يدعو العراق إلى الإنسحاب الفوري من الكويت، ويدعو العراق والكويت «إلى الشروع الفوري بمفاوضات مكثفة لحل

5. 29 تشرين الثاني، 1990.

6. 2 آب 1990.

خلافاتهما»، مزكياً إطار الجامعة العربية. ويستحضر القرار 678 أيضاً «كل القرارات التالية ذات الصلة» ـ وبينها: 662 و664 ـ؛ وهذه «وثيقة الصلة» من حيث أنها تشير إلى احتلال الكويت والأفعال العراقية المتعلقة به. إن إعادة استحضار القرار 678 بهذه الطريقة يترك المسائل كما هي: دون تفويض باستخدام القوة لتطبيق القرار اللاحق 687، والذي يطرح مسائل مختلفة بشكل كامل، ولا يمنح تفويضاً بأي شيء سوى فرض العقوبات.

لا حاجة لمناقشة المسألة. كان بوسع الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، أن تزيلا جميع الشكوك من خلال دعوة مجلس الأمن إلى إجازة «تهديدهما واستخدام القوة»، كما يقتضي الميثاق. اتخذت بريطانيا بضع خطوات في ذلك الاتجاه لكنها تخلت عنها حين أصبح واضحاً، على الفور، أن مجلس الأمن الدولي لن يتعاون. كانت مبادرة بلير، التي سُحبتْ بسرعة، «خطأً» لأنها «أضعفت الموقف الأنجلوأمريكي»، كما قالت افتتاحية في ذا فايننشال تايمز[7]. لكن هذه الاعتبارات لا تملك إلا القليل من الصلة بالموضوع في عالم تهيمن عليه دول مارقة ترفض حكم القانون.

افترضوا أن مجلس الأمن كان سيجيز استخدام القوة كي

7. افتتاحية، إف تي، 2 آذار، 1998.

يعاقب العراق بسبب انتهاكه لقرار وقف إطلاق النار (الأمم المتحدة، 687). سينطبق هذا التفويض على جميع الدول: مثلاً، على إيران، التي، بالتالي، سيسمح لها بغزو جنوب العراق كي ترعى تمرداً. إيران هي جارة، وضحية لعدون عراقي، وحرب كيماوية بدعم أمريكي، وتستطيع الزعم، ليس بشكل لا يُصدق، أن غزوها سيحظى ببعض الدعم المحلي؛ أما الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، فلا تستطيعان القيام بهذا الزعم. إن أفعالاً إيرانية كهذه، إذا تم تخيلها، لن يُسمح بها مطلقاً، لكنها ستكون أقل عنفاً بكثير من خطط مستخدمي القوة، المعينين ذاتياً. من الصعب تخيل ملاحظات أولية كهذه تدخل النقاش العام في الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، على السواء.

الاحتقار المفتوح

إن احتقار حكم القانون متأصل، بشكل عميق، في الممارسة الأمريكية، وفي الثقافة الفكرية. تذكروا، على سبيل المثال، رد الفعل على حكم محكمة العدل الدولية في 1986، الذي شجب الولايات المتحدة بسبب «استخدامها غير القانوني للقوة» ضد نيكاراغوا، طالباً أن تتوقف، وتدفع تعويضات ضخمة، وأعلن أن كل المساعدات الأمريكية للكونترا، مهما كانت صفتها، هي «مساعدات عسكرية»، وليست «مساعدات

إنسانية». شُجبت المحكمة من جميع الجوانب لأنها ألحقت العار بنفسها. وعُدت مصطلحات الحكم مناسبة للطباعة، وتم تجاهلها.

أجاز الكونغرس، الذي كان يسيطر عليه الديموقراطيون، وعلى الفور، تمويلاً جديداً ليضاعف الاستخدام غير القانوني للقوة. ونقضت واشنطن قراراً لمجلس الأمن يدعو جميع الدول إلى احترام القانون الدولي، دون ذكر أية دولة، رغم أن القصد كان واضحاً. وحين أصدرت الجمعية العمومية قراراً مشابهاً، صوتت الولايات المتحدة ضده، وشاركتها في ذلك إسرائيل والسلفادور فحسب، ونقضته بشكل فعال؛ في العام التالي، ولم تحصل إلا على الصوت الإسرائيلي الآلي. قليل من هذا، ناهيك عن ما يدل عليه، ذكر في الإعلام، أو مجلات الرأي.

في غضون ذلك، شرح وزير الخارجية جورج شولتز أن «المفاوضات هي نوع من التعبير اللطيف عن الاستسلام إذا لم يُلق ظل القوة على طاولة المساومة»[8]. وشجب أولئك الذين يؤيدون «الوسائل القانونية الطوباوية مثل التوسط الخارجي، والأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية، بينما يتجاهلون عنصر القوة في المعادلة»، وهذه آراء ليست بدون سابق في التاريخ الحديث[9].

8. انظر: الفصل الأول، من هذا المجلد.

9. انظر كتابي: ثقافة الإرهاب؛ وكتابي: أوهام ضرورية.

إن الاحتقار العلني للمادة 51 موحى بنحو خاص. ولقد تم التعبير عنه، بوضوح ملحوظ، وعلى الفور، بعد مواثيق جنيف لعام 1954، التي قضت بحل سلمي للهند الصينية، لكن واشنطن عدَّتها «كارثة»، وتحركت على الفور لتقويضها. وشرع مجلس الأمن الدولي، بشكل سري، أنه حتى في حالة «تخريب شيوعي محلي، أو تمرد لا يشكل هجوماً مسلحاً»، ستفكر الولايات المتحدة باستخدام القوة العسكرية، ويتضمن ذلك هجوماً على الصين إذا «تم تحديد أنها مصدر» لهذا «التخريب»[10]. إن الصياغة، التي تُكرر حرفياً كل عام، في سجلات التخطيط، اختيرت كي توضح حق الولايات المتحدة في انتهاك المادة 51. ودعا السجل نفسه إلى إعادة عسكرة اليابان، وتحويل تايلاند إلى «نقطة محورية لعمليات الولايات المتحدة السرية، والنفسية، في جنوب شرق آسيا»، للقيام «بعمليات سرية ضخمة وفعالة» في أنحاء الهند الصينية، وبعامة، العمل بقوة لتقويض الاتفاقيات، وميثاق الأمم المتحدة. ولقد زيف هذا السجل، الذي يمتلك أهمية حساسة، مؤرخو أوراق البنتاغون، بشكل بدائي، واختفى بشكل كبير من التاريخ.

وتابعت الولايات المتحدة كي تحدد «الاعتداء» على أنه يتضمن «حرباً سياسية، أو تخريباً» ـ من قبل شخص آخر ـ أي

10. مجلس الأمن القومي 5429/2، من تشديدي.

ما دعاه أدلاي ستيفنسون بـ «الاعتداء الداخلي» حين دافع عن تصعيد جي إف كينيدي لهجوم ضخم على فيتنام الجنوبية. وحين قصفت الولايات المتحدة المدن الليبية في 1986، كان التبرير الرسمي هو «الدفاع عن النفس ضد هجوم مستقبلي». ومدح أخصائي نيويورك تايمز القانوني، أنطوني لويس، الإدارة لاعتمادها «على حجة قانونية تقول: إن العنف في هذه الحالة مبرر كفعل دفاع عن النفس»، وفق هذا التأويل الخلاق للمادة 51 من الميثاق، الأمر الذي سيربك طالب ثانوية مثقف. ودافع عن الغزو الأمريكي لبنما في مجلس الأمن السفير توماس بيكيرنج من خلال الاحتكام إلى المادة 51، التي، كما أعلن، «تقضي باستخدام القوة المسلحة للدفاع عن بلد، وللدفاع عن مصالحنا، وشعبنا»، وتخول الولايات المتحدة أن تغزو بنما كي تمنع «استخدام أراضيها كقاعدة لتهريب المخدرات إلى الولايات المتحدة». وهز الرأي المثقف رأسه بحكمة، موافقاً.

وفي حزيران 1993، أمر كلينتون بشن هجوم صاروخي على العراق، قتل مدنيين وأبهج، بشكل كبير، الرئيس، والحمائم الكونغرسية، والصحافة، التي وجدت الهجوم «ملائماً، ومعقولاً، وضرورياً». وتأثر المعلقون، بخاصة، من احتكام السفيرة ألبرايت إلى المادة 51. قالت: إن القصف كان «دفاعاً عن النفس ضد هجوم مسلح»، أي، محاولة مزعومة

لاغتيال الرئيس السابق بوش قبل شهرين، وهذا احتكام نادراً ما سيرتفع إلى مستوى السخف حتى ولو كانت الولايات المتحدة قادرة على توضيح تورط العراق؛ وأبلغ مسؤولو الإدارة، طالبين عدم ذكر اسمهم، الصحافة «بأن الحكم بأن العراق مذنب بني على دليل، وتحليل ظرفي، وليس على معلومات استخباراتية موثوقة»، كما قالت نيويورك تايمز، مشككة في الأمر. وأكدت الصحافة رأي النخبة بأن الظروف «تلائم بوضوح» المادة 51 (واشنطن بوست). «من واجب أي رئيس أن يستخدم القوة العسكرية كي يحمي مصالح الأمة» (نيويورك تايمز، التي عبرت عن بعض الشك في المسألة المطروحة). «كان هذا هو الأساس المنطقي الملائم للاستحضار على المستوى الدبلوماسي»، و«عبرت إشارة كلينتون إلى ميثاق الأمم المتحدة عن الرغبة الأمريكية باحترام القانون الدولي» (بوسطن جلوب). المادة 51 «تسمح للدول أن ترد عسكرياً إذا هددتها قوة معادية» (كريستيان ساينس مونيتور). تخول المادة 51 دولة باستخدام القوة «دفاعاً عن النفس ضد تهديدات تمس مواطنيها»، كما قال وزير الخارجية البريطاني دوجلاس هيرد للبرلمان، داعماً دعوة كلينتون إلى «ممارسة مبررة، ومتناسبة، لحق الدفاع عن النفس». وقال هيرد: سيكون هناك «حالة خطيرة من الشلل» في العالم، إذا تطلب الأمر من الولايات المتحدة الحصول على موافقة الأمم المتحدة قبل إطلاق الصواريخ على عدو من

المحتمل أنه قام ـ أو لم يقم ـ بمحاولة قتل فاشلة لرئيس سابق، قبل شهرين[11]. ويدعم السجل القلق، الذي عُبر عنه، بشكل واسع، من «الدول المارقة» المكرسة لحكم القوة، وللعمل بمقتضى المصلحة القومية، كما تعرفها القوة المحلية، وبشكل أكثر شؤماً، من الدول المارقة، التي تكرس نفسها حكماً، وجلاداً كونياً.

الدول المارقة: التفسير المحدود

من المثير أيضاً مراجعة المسائل التي لم تدخل «اللاجدل» حول الأزمة العراقية. لكن لنقل، أولاً، كلمة حول مفهوم «الدولة المارقة».

المفهوم الأساسي هو أنه رغم أن الحرب الباردة انتهت، إلا أن الولايات المتحدة لا تزال تتولى مسؤولية حماية العالم: ولكن من ماذا؟ فمن غير المعقول أنها تحميه من تهديد «القومية المتطرفة»، أي، رفض الخضوع لإرادة القوي. فأفكار كهذه لا تلائم إلا سجلات التخطيط الداخلية، وليست للجمهور العام. كان واضحاً، من أوائل الثمانينيات، أن التقنيات التقليدية لتعبئة

11. انظر: لأسباب تتعلق بالدولة، وقراصنة وأباطرة؛ السفير في الأمم المتحدة توماس بيكرينج ووزارة العدل، مذكوران في كتابي: ردع الديموقراطية، وفي نظم العالم القديمة والجديدة؛ جورج كاهن، التدخل (كنوبف، 1986).

الجماهير مثل اللجوء إلى «المؤامرة القوية، والتي لا ترحم»، كما فعل جي إف كينيدي، و«إمبراطورية الشر» كما فعل ريغن، كانت تفقد تأثيرها: هناك حاجة لأعداء جدد.

وحفزت الخوف من الجريمة ـ وخاصة المخدرات ـ في الوطن «عوامل متنوعة لا تملك إلا القليل ـ أو لا شيء ـ مما يتعلق بالجريمة نفسها»، بحسب لجنة العدالة الجنائية القومية، ويشمل ذلك ممارسات الإعلام، و«دور الحكومة، والصناعة الخاصة، في إذكاء خوف المواطنين»، «مستغلة التوتر العرقي المستتر من أجل أهداف سياسية»، مع تحيز عرقي في التنفيذ والحكم، يدمر الجماعات السوداء، باعثاً «هوة عرقية»، وواضعاً «الأمة في خطر كارثة اجتماعية». ووصف الباحثون في علم الجريمة النتائج بأنها «كولاغ أمريكي»، «نظام فصل عنصري أمريكي جديد»، حيث يشكل الأمريكيون الأفارقة، الآن، أغلبية من السجناء للمرة الأولى في التاريخ الأمريكي، وهم يسجنون بنسبة أعلى بسبع مرات من نسبة البيض، الذين هم، بشكل كامل، خارج مدى نسب الاعتقال، والذين، أنفسهم، يستهدفون السود بشكل أعلى من النسبة بكثير من أجل استخدام المخدرات، وتهريبها[12].

12. ستيفن دونزيجر، تحرير، الحرب الحقيقية على الجريمة: تقرير لجنة العدالة الجنائية (هاربر كولينز، 1996، نيلز كريستي، ضبط الجريمة كصناعة (روتليدج، 1993)؛ مايكل توري، إهمال مؤذ: العرق، الجريمة،

أما في الخارج فالتهديدات يجب أن تكون «إرهاباً دولياً»، مثل «مهربي المخدرات الهسبانيين»، والأكثر خطراً من كل هذا هو «الدول المارقة». وتلخص التفكير الأساسي دراسة سرية جرت في 1995 قامت بها القيادة الاستراتيجية، المسؤولة عن الترسانة النووية الاستراتيجية. وهذه الدراسة، التي دعيتْ بـ «أساسيات ردع ما بعد الحرب الباردة»، التي نُشرتْ من خلال قانون حرية المعلومات، «تُظهر كيف أن الولايات المتحدة غيرت استراتيجية ردعها من الاتحاد السوفياتي الميت إلى ما يدعى بالدول المارقة مثل العراق، ليبيا، كوبا، وكوريا الشمالية»، كما قالت وكالة أسوشييتد برس. وتؤيد الدراسة استغلال الولايات المتحدة لترسانتها النووية كي تصور نفسها «غير عقلانية، وانتقامية، إذا ما هوجمت مصالحها الحيوية». وهذا «ينبغي أن يكون جزءاً من الشخصية القومية، التي نبرزها لجميع الخصوم»، وخاصة «الدول المارقة». «من المؤلم أن نصور أنفسنا بأننا عقلانيون بشكل كامل، ومسالمون»، ناهيك عن التزامنا بتلك السخافة التي تُدعى بالقانون الدولي، وإلزامات المعاهدة. «إن حقيقة أن بعض عناصر الحكومة الأمريكية يمكن أن يظهروا أنهم «خارج السيطرة» يمكن أن يكون مفيداً لخلق، وتدعيم مخاوف، وشكوك، في أذهان صانعي قرارات أعداء.

والعقاب في أمريكا، أوكسفورد، 1993؛ راندال شيليدن وويليم براون، العدالة الجنائية (وادزورث، قيد الصدور) انظر الفصل الرابع.

يعيد التقرير بعث «نظرية المجنون» لنيكسون: يجب أن يعرف أعداؤنا أن الجنون مسنا، ولا يمكن التنبؤ بما سنفعله، بقوة تدمير فائقة للعادة تحت أمرتنا، وهكذا سوف يركعون لإرادتنا خائفين. ومن المعروف أن حزب العمل الإسرائيلي الحاكم ابتكر المفهوم في الخمسينيات، وقد وعظ قادته «لصالح أفعال الجنون»، كما قال رئيس الوزراء موشي شاريت في يومياته، محذراً من «أننا سنجن» إذا اعترضتنا مقاومة، وهذا «سلاح سري» موجه إلى الولايات المتحدة جزئياً، لا يعد موثوقاً، بشكل كاف، في الوقت الحالي. وإذا ما تبنت هذا الموقف القوة العظمى الوحيدة في العالم، والتي تُعد نفسها دولة خارجة عن القانون، ولا تخضع إلا لبضعة قيود تفرضها نخب في الداخل، فإن هذا يفرض على العالم مشكلة ليست بالقليلة[13].

كانت ليبيا خياراً مفضلاً كـ «دولة مارقة» من الأيام القديمة لإدارة ريغن. فهذه البلاد الضعيفة، وغير المحصنة، هي جراب ملاكمة تام حين يتم الاحتياج إلى ذلك: على سبيل المثال، في 1986 حين تم توليف أول قصف في التاريخ للتلفزيون، في الوقت الذي كان يُشاهد فيه بشكل أكبر، استخدمه كتاب خطب الموصِّل الكبير ـ أي التلفزيون ـ لتأمين الدعم لقوات واشنطن

13. «اقتراح اللاعقلانية لتخويف أعداء أمريكا»، أسوشييتد برس، 2 آذار، 1998. انظر: الفصلين الأول والسابع، في هذا المجلد للمزيد من التفاصيل. حول النظرية الإسرائيلية، انظر كتابي: المثلث المشؤوم.

الإرهابية التي تهاجم نيكاراغوا، بحجة أن «كبير الإرهابيين»، القذافي، «أرسل 400 مليون دولار، وترسانة من الأسلحة، والمستشارين، إلى نيكاراغوا كي ينقل حربه إلى الولايات المتحدة»، التي كانت تمارس، آنذاك، حقها في الدفاع عن النفس ضد الهجوم المسلح للدولة النيكاراغوية المارقة.

وعلى الفور، بعد انهيار سور برلين، الذي أنهى أي لجوء إلى التهديد السوفياتي، قدمت إدارة بوش دعوتها السنوية للكونغرس من أجل ميزانية ضخمة للبنتاغون. وشرحت ذلك قائلة أنه «في حقبة جديدة، نتنبأ أن قوتنا العسكرية ستبقى دعماً جوهرياً للتوازن الكوني، ولكن... ولكن الطلبات المحتملة أكثر لاستخدام قوتنا العسكرية يمكن ألا تتضمن الاتحاد السوفياتي، ويمكن أن تستخدم في العالم الثالث، حيث يمكن أن يقتضي الأمر مقدرات، ومقاربات جديدة»، كما «عندما وجه الرئيس ريغن القوات البحرية والجوية الأمريكية للعودة إلى ليبيا في 1986» كي تقصف أهدافاً مدنية، بهدف «الإسهام في بيئة عالمية يعمها السلام، الحرية، والتقدم، في داخلها يمكن أن تزدهر ديموقراطيتنا، وأمم أخرى حرة». فالتهديد الرئيسي الذي نواجهه هو «نمو التفوق التقني» للعالم الثالث. يجب بالتالي أن نقوي «القاعدة الصناعية الدفاعية» ـ الصناعة عالية التقنية ـ خالقين بواعث «للاستثمار في تسهيلات، وأجهزة جديدة كما في البحث والتطوير». وينبغي أن نحافظ على قوات تدخل،

بخاصة تلك التي تستهدف الشرق الأوسط، حيث «التهديدات ضد مصالحنا»، التي تطلبت تدخلاً عسكرياً مباشراً، «لا يمكن أن تظل قائمة على بوابة الكرملين»، والتي، على عكس فبركات بلا نهاية، توقفت الآن. وكما عُرف بين فينة وأخرى في السنوات السابقة، وأحياناً سرياً، فإن «التهديد» سُلِّم به رسمياً الآن بأنه فطري في المنطقة، وهو من «القومية الراديكالية»، التي كانت دوماً باعثاً على قلق رئيسي، ليس في الشرق الأوسط فحسب[14].

ولا يمكن حالياً، أن تُنسب «التهديدات لمصالحنا» إلى العراق أيضاً. كان صدام، آنذاك، صديقاً مفضلاً وشريكاً تجارياً. ولم يتغير وضعه إلا بعد بضع سنوات، حين فهم، بشكل خاطئ، أن رغبة الولايات المتحدة بالسماح له بتعديل الحدود مع الكويت، بالقوة، هي تفويض لاحتلال البلاد، أو، في منظور إدارة بوش، لمحاكاة ما فعلته الولايات المتحدة لتوها في بنما. وفي لقاء على مستوى عال، عُقد بعد غزو صدام للكويت، عبر الرئيس بوش عن المشكلة الأساسية: «إن قلقي حول السعوديين هو أنهم... سوف يتراجعون في الدقيقة الأخيرة، ويقبلون نظاماً تابعاً في الكويت». أما رئيس هيئة

14. جورج بوش، استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة، البيت الأبيض، آذار 1990؛ من أجل اقتباسات أشمل انظر كتابي: ردع الديموقراطية، الفصل الأول.

الأركان المشتركة، كولن باول فقد طرح المشكلة بحدة: «في الأيام القليلة القادمة سينسحب العراق»، واضعاً «نظامه التابع في الداخل»، و«سيكون الجميع سعداء في العالم العربي»[15].

إن التماثلات التاريخية لم تكن دقيقة مطلقاً، بالطبع. فحين انسحبت واشنطن، جزئياً، من بنما بعد أن عينت عميلها في الداخل، كان هناك غضب كبير في نصف الكرة، وفي بنما، وأجزاء كثيرة من العالم، أجبرت واشنطن على استخدام حق النقض ـ الفيتو ـ ضد قرارين لمجلس الأمن، وعلى التصويت ضد قرار للجمعية العمومية يدين واشنطن «لانتهاكها الفاضح للقانون الدولي، ولاستقلال، وسيادة، ووحدة أراضي الدول»، ويدعو إلى «سحب قوات الغزو الأمريكية المسلحة من بنما». أما

15. حول هذه المسائل وما يليها، انظر: مقالاتي في مجلة زيد بين 1990 و1991؛ ردع الديموقراطية (الفصل 4 و6)؛ قوى واحتمالات، الفصل السادس؛ مقالتي في كتاب من إعداد سينثيا بيترز، الأذى المصاحب: النظام العالمي الجديد في الداخل والخارج (ساوث إيند 1992). أيضاً: ديليب هيرو، من درع الصحراء إلى عاصفة الصحراء (روتليدج، 1992)؛ دوجلاس كيلنر، حرب الخليج التلفزيونية (ويستفيو، 1992)؛ ميرون ريزون، حروب صدام الخليجية (برايجر، 1992)؛ وعدد من المجموعات المفيدة. هناك أيضاً كثير من «البحث التاريخي»، المادح للذات، بقلم لورنس، وإفريم كارش، يحتوي على معلومات مفيدة، ولكن هناك حذفاً، وأخطاء خطيرة: صراع الخليج: 1990. 1991: الدبلوماسية والحرب في النظام العالمي الجديد (برينستون، 1992). انظر: كتابي النظم العالمية القديمة والجديدة، الفصل 1، ومقالتي: «النظام العالمي وقواعده»، جورنال أوف لو آند سوسايتي (كارديف، ويلز)، صيف 1993.

غزو العراق للكويت فقد عومل بنحو مختلف، بطرق بعيدة عن النسخة العادية، ولكنها اكتشفت، بشكل جاهز، في الصحافة.

وتلقي الحقائق غير المعبر عنها ضوءاً مثيراً على تعليق المحللين السياسيين: رونالد ستيل، على سبيل المثال، الذي نظر في «المشكلة المحيِّرة»، التي واجهتها الولايات المتحدة، التي، «بما أنها أقوى أمة في العالم، تواجه قيوداً أكبر على حريتها في استخدام القوة أكثر من أية بلاد أخرى»، وهذا يفسر نجاح صدام في الكويت بالمقارنة مع فشل واشنطن في فرض إرادتها في بنما[16].

ومن الجدير بالذكر أن الجدل أعيق بشكل فعال في 1990 ـ 1991 أيضاً. كان هناك الكثير من النقاش فيما إذا كانت العقوبات ستعمل، لكن ليس باعتبار إن كانت قد عملت في السابق، ربما بعد وقت قصير من تمرير القرار 660. وشجع الخوف من احتمال عمل العقوبات على رفض واشنطن لاختبار عروض الانسحاب العراقية من آب 1990 إلى الأول من كانون الثاني 1991. وفرض نظام المعلومات تقييداً شديداً على المسألة، إلا في أكثر الاستثناءات ندرة. وأظهرت استطلاعات الرأي، التي أجريتْ قبل بضعة أيام من القصف الذي تم في كانون الثاني 1991، أن هناك اثنين مقابل واحد يدعمان حلاً

16. رونالد ستيل، نيويورك تايمز، 1 آذار، 1998.

سلمياً يستند إلى انسحاب عراقي يترافق مع مؤتمر دولي حول الصراع العربي الإسرائيلي. ولم تستطع إلا قلة، من بين أولئك الذين عبروا عن هذا الموقف، أن تسمع بأي تأييد جماهيري له؛ وحذت وسائل الإعلام، بإخلاص، حذو الرئيس، رافضة «العلاقة» بأنها غير قابلة للتفكير، في هذه الحالة الفريدة. ومن غير المحتمل أن أياً من المستجيبين كان يعرف أن المعارضة العراقية تشاطرهم وجهات نظرهم، ذلك أنه لم يسمح لها بالوصول إلى الإعلام الرسمي الرئيسي. كما حدث لعرض عراقي يوافق الشروط التي ناصروها، والذي كشف عنه، قبل أسبوع، المسؤولون الأمريكيون، الذين وجدوه معقولاً، ورفضته واشنطن بصراحة. أو أنه تم التفكير بعرض عراقي للانسحاب في مجلس الأمن القومي، في منتصف آب لكنه رُفض، وبقي طي الكتمان، ومن الواضح أن هذا حدث لأنه خُشي من أن مبادرات عراقية، غير مذكورة، يمكن أن «تنهي الأزمة»، كما نقل المراسل الدبلوماسي لصحيفة نيويورك تايمز قلق الإدارة بشكل ملتو.

منذ ذلك الوقت، حل العراق مكان إيران وليبيا كدولة مارقة رئيسية. وهناك دولة أخرى لم تدخل مطلقاً في التصنيفات وهي اندونيسيا التي ربما كانت الحالة الأكثر صلة بالموضوع، والتي تغيرت من عدو إلى صديق حين تولى السلطة الجنرال سوهارتو في 1965، وارتكب مذبحة على نمط مذبحة رواندا

أثارت رضاً كبيراً في الغرب. منذ ذلك الوقت صار سوهارتو «الشخص الذي من نوعنا»، كما وصفته إدارة كلينتون، بينما كان يقوم بعدوان إجرامي، ويرتكب فظائع لا نهاية لها ضد شعبه قاتلاً عشرة آلاف اندونيسي في الثمانينيات فحسب، وفقاً للشهادة الشخصية «لرجلنا»، الذي كتب أن «الجثث تركت ممددة كشكل من صدمة علاج»[17]. وفي كانون الأول من عام 1975 أمر مجلس الأمن الدولي، بالإجماع، اندونيسيا بسحب قواتها الغازية من تيمور الشرقية «دون تأخر»، ودعا «جميع الدول إلى احترام وحدة أراضي تيمور الشرقية بالإضافة إلى حق شعبها، غير القابل للتحويل، في تقرير مصيره». استجابت الولايات المتحدة ـ سرياً ـ بزيادة شحنات الأسلحة إلى المعتدين؛ وسرّع كارتر من تدفق الأسلحة مرة أخرى حين وصل الهجوم إلى مستويات قريبة من الإبادة الجماعية في 1978. وافتخر السفير إلى الأمم المتحدة، دانييل باتريك موينيهان، بنجاحه في جعل الأمم المتحدة «غير فعالة، بشكل كامل، في أية إجراءات اتخذتها»، متبعاً إرشادات وزارة الخارجية، التي «تمنت أن تنتهي الأمور كما انتهت، وعملت كي تحدث هذا». وقبلت الولايات المتحدة، بسعادة، أيضاً، سرقة نفط تيمور الشرقية (بمشاركة شركة أمريكية)، في انتهاك

17. تشارلز جلاس، بروسبكت (لندن)، آذار، 1998.

لأي تأويل معقول للاتفاقيات الدولية[18].

إن التناظر مع العراق/الكويت قريب، رغم أن هناك فروقاً: وكي نذكر الأكثر وضوحاً فحسب: تجاوزت الأعمال الأمريكية الوحشية في تيمور الشرقية أي شيء نُسب إلى صدام حسين في الكويت.

ثمة أمثلة أخرى كثيرة، رغم أن بعض تلك التي تُستحضر بشكل شائع يجب أن تُعامل بحذر، وخاصة فيما يتعلق بإسرائيل. فعدد الضحايا المدنيين لغزو إسرائيل، المدعوم أمريكياً، للبنان في 1982، تجاوز ضحايا صدام في الكويت، وهو يبقى انتهاكاً لقرار لمجلس الأمن صدر في 1978، دعا إلى الإنسحاب الفوري من لبنان، بالإضافة إلى قرارات أخرى عديدة تتعلق بالقدس، ومرتفعات الجولان، ومسائل أخرى؛ وسيكون هناك الكثير من قرارات كهذه لولا أن الولايات المتحدة كانت تستخدم ضدها حق النقض بانتظام. لكن التهمة الشائعة بأن إسرائيل، وخاصة حكومتها الحالية، تقوم بانتهاك قرار الأمم المتحدة 242، واتفاقيات أوسلو، وبأن الولايات المتحدة «تكيل بمكيالين» بسماحها بتلك الانتهاكات، هي ملتبسة في أحسن الأحوال، وتستند إلى عدم فهم خطير لهذه الاتفاقيات. لقد صممت عملية مدريد/ أوسلو من البداية وطُبقت من قبل القوة

18. انظر: ف1 و2 في هذا المجلد.

الأمريكية/الإسرائيلية لفرض حل بانتوستاني*. واختار العالم العربي أن يخدع نفسه حول المسألة، كما فعل آخرون كثيرون، لكن الأمر واضح في الوثائق الفعلية، وخاصة في مشاريع حكومتي رابين/بيريز المدعومة من أمريكا، وبينها تلك التي شُجبتْ من أجلها حكومة ناتانياهو الليكودية[19].

ومن الواضح أنه من غير الصحيح الزعم بأن «إسرائيل لا تنتهك بشكل واضح قرارات مجلس الأمن»[20]، ولكن الأسباب التي تُقدم، في غالب الأحيان، يجب أن تُفحص بعناية.

أما العراق، فهو، بالتأكيد، يتكشف عن كونه دولة إجرامية رئيسية. وحين دافع الوزيران، ألبرايت وكوهن، عن الخطة الأمريكية للهجوم على العراق، في لقاء علني متلفز، في الثامن عشر من شباط 1998، ذكرا، بنحو متكرر، جريمة صدام

---

* Bantustan: مقاطعة تتمتع بدرجة محدودة من الحكم الذاتي كمقاطعات السود في جنوب أفريقيا ـ الموسوعة البريطانية، قاموس ويبستر.

19. انظر: مقالاتي في مجلة زيد منذ مؤتمر مدريد 1991 إلى مؤتمر أوسلو 1993، وإلى ما وراء ذلك. أيضاً: كتاب ردع الديموقراطية، الفصل السادس؛ و: قوى واحتمالات، الفصل الثالث والخاتمة؛ والمصادر المذكورة. من أجل مزيد من المعلومات الحديثة، انظر كلمتي: عملية السلام في الاستراتيجية الأمريكية العالمية، في مؤتمر جامعة بن غوريون، حزيران 1997، المنشورة في كتاب من تحرير حاييم جوردون: إعادة النظر في حرب حزيران 1967 (برايجر، 1999)؛ و كتابي: المثلث المشؤوم.

20. سيرج شميمان ودوجلاس جيهل، نيويورك تايمز، 27 شباط، 1998.

الوحشية المطلقة: لقد أذنب صدام لأنه «استخدم أسلحة الدمار الشامل ضد جيرانه، وشعبه»، وهذه جريمته الأكثر هولاً. وشددت ألبرايت، في رد غاضب، على شخص سألها عن الدعم الأمريكي لسوهارتو حين قالت: «من المهم بالنسبة لنا أن نوضح أن الولايات المتحدة، والعالم المتحضر، لا يستطيعان التعامل مع شخص يرغب باستخدام أسلحة الدمار الشامل ضد شعبه، هذا إذا لم نذكر جيرانه. وبعد وقت قصير، شجب السيناتور لوت كوفي أنان لأنه يحاول تطوير «علاقة إنسانية مع قاتل بالجملة»، وشجب الإدارة لأنها تثق بشخص ينحدر إلى هذا الدرك الأسفل.

إنها كلمات رنانة. وبصرف النظر عن مراوغتهما في الجواب عن السؤال المثار، نسيت ألبرايت وكوهن أن يذكرا ـ وكان المعلقون لطيفين بما يكفي لأنهم لم يشيروا إلى ذلك ـ أن الأفعال، التي يجدان أنها الآن مريعة، لم تحول العراق إلى «دولة مارقة». وفشل لوت في التنويه بأن بطليه، ريغن وبوش، صاغا علاقات ودية مع «القاتل بالجملة». ولم تكن هناك دعوات عاطفية إلى شن ضربة عسكرية بعد أن استخدم صدام الغاز السام ضد الأكراد في حلبجة، في آذار من 1988؛ على العكس، وسعت الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، من دعمهما للقاتل بالجملة، ثم أيضاً «للشخص الذي من نوعنا». وحين كشف مراسل محطة إي بي سي، تشارلز جلاس، أحد

مواقع صدام لبرامج الحرب البيولوجية، بعد عشرة أشهر من حلبجة، أنكرت وزارة الخارجية الحقائق، وماتت القصة؛ والخارجية تُصدر الآن أنباء موجزة عن الموقع المذكور، كما علق جلاس.

وسهل حارسا النظام العالمي أيضاً أعمال صدام الوحشية الأخرى، وبينها استخدامه للسيانيد، وغاز الأعصاب، وأسلحة بربرية أخرى، من خلال تقديم المعلومات الاستخباراتية، والتقنية، والمؤن، منضمين إلى كثيرين آخرين. وأفادت لجنة الكونغرس المصرفية في 1994 أن وزارة التجارة الأمريكية كشفت عن شحنات من «المواد البيولوجية»، مماثلة لتلك التي عثر عليها فيما بعد مفتشو الأمم المتحدة ودمروها، كما يذكر بيل بلوم. وتواصلت هذه الشحنات، على الأقل، حتى تشرين الثاني من عام 1989. بعد شهر، أجاز بوش قروضاً جديدة لصديقه صدام، كي يحقق «هدف زيادة الصادرات الأمريكية، وكي يضعنا في موقع أفضل كي نتعامل مع العراق فيما يتعلق بسجله في حقوق الإنسان»، كما أعلنت وزارة الخارجية بشكل مباشر، دون أن تواجه نقداً (أو حتى تغطية صحفية) في التيار العام أو الرئيسي.

فُضح سجل بريطانيا، على الأقل جزئياً، في تحقيق رسمي (تحقيق سكوت). وأجبرت الحكومة البريطانية على التسليم بأنها واصلت منح أذون للشركات البريطانية كي تُصدر مواد قابلة

للاستخدام في الأسلحة البيولوجية، بعد أن نُشر تقرير تحقيق سكوت، على الأقل حتى كانون الأول 1996.

في مراجعة للمبيعات الغربية القابلة للاستخدام في الأسلحة الجرثومية وأسلحة تدمير شامل أخرى، نُشرت في الثامن والعشرين من شباط 1998، تذكر نيويورك تايمز شحنة أمريكية في الثمانينيات شملت «الباثوجين المميت»، بموافقة حكومية، وجاءت بعض الشحنات من مركز الجيش للبحث الجرثومي في فورت ديتريك. وهذا رأس الجبل الجليدي فحسب، على أي حال[21].

وزعم أيضاً، بنحو مشترك، أن جرائم صدام حسين كانت مجهولة، بحيث أننا الآن مصدومون من اكتشافها ويجب أن «نوضح» أننا، نحن المتحضرين، «لا نستطيع التعامل مع»

21. انظر: المصادر المذكورة سابقاً. ألبرايت، كوهن، تقرير حي للسي إن إن، جامعة أوهايو، 18 شباط، 1998؛ نسخة غير كاملة (تحذف الاقتباس الوارد)، نيويورك تايمز، 19 شباط، 1998. ترينت لوت، بوسطن جلوب 26 شباط، 1998. تشارلز جلاس، نيو ستيتسمان، 20 شباط، 1998. بيل بلم، كونسورتيوم، 2 آذار، 1990. ويليم برود، وجوديث ميلر، نيويورك تايمز، 26 شباط، 1998. تقرير سكوت حول التحقيق، شباط، 1996. جيرالد جيمس، في المصلحة العامة، لندن، ليتل براون، 1996. آلان فريدمان، شبكة العنكبوت: التاريخ السري لتسليح البيض الأبيت غير القانوني للعراق، بانتام، 1993. مارك فيثيان، تسليح العراق: كيف بنت الولايات المتحدة وبريطانيا سرياً آلة حرب صدام، مطبعة جامعة نورث إيسترن، 1997.

مرتكب جرائم كهذه (بكلمات ألبرايت). يعبر الموقف عن خداع كلبي. وشجبت تقارير الأمم المتحدة لعامي 1986 و1987 استخدام العراق للأسلحة البيولوجية. وقابل طاقم السفارة الأمريكية في تركيا أكراداً ناجين من الهجمات بالأسلحة البيولوجية، ونقلت السي آي إي ذلك إلى وزارة الخارجية. ونقلت مجموعات حقوق الإنسان الفظائع في حلبجة وأمكنة أخرى على الفور. واعترف وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز أن الولايات المتحدة تمتلك دليلاً حول المسألة. وعثر فريق تحقيق أرسلته لجنة العلاقات الخارجية، بمجلس الشيوخ، «على دليل ساحق على الاستخدام الواسع للأسلحة الكيماوية ضد المدنيين»، وقالت: إن قبول الغرب للاستخدام العراقي لأسلحة كهذه ضد إيران شجع صدام على الاعتقاد ـ بشكل صحيح ـ أنه يستطيع استخدامها ضد شعبه بحصانة، أو دون عقاب، وضد الأكراد، الذين هم بالكاد «شعب» قاطع الطريق هذا، الذي يعتمد على العشائر. وأدخل رئيس اللجنة، كليبورن بيل، قانون منع الإبادة الجماعية لعام 1988، شاجباً الصمت «حين يُستخدم الغاز السام ضد البشر» بأنه «إذعان»، كما عندما «كان العالم صامتاً حين حصلت تقريباً الإبادة ليهود أوروبا»، وحذر من أننا «لا نستطيع أن نكون صامتين ثانية حين تحصل الإبادة الجماعية». لكن إدارة ريغن عارضت بقوة العقوبات وأصرت على أن تُطوى المسألة، بينما زادت من دعمها

للسفاح. أما في العالم العربي فقد «كانت الصحافة الكويتية، من بين أجهزة الإعلام العربية الأكثر حماسة، في دعم حملة بغداد ضد الأكراد»، كما قال الصحفي عادل درويش.

وفي كانون الثاني من عام 1991، وبينما كانت طبول الحرب تُقرع، نبهت اللجنة الدولية للقضاة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أنه «بعد ارتكاب المساوئ الأكثر فظاعة بحق سكانه دون كلمة لوم من الأمم المتحدة، فلا بد أن النظام العراقي استنتج أنه يستطيع أن يفعل ما يريده»؛ والمقصود بالأمم المتحدة، في هذا السياق، الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، بشكل رئيسي. وأن الحقيقة ينبغي أن تُدفن مع القانون الدولي وأشياء ملهية و«طوباوية» أخرى[22].

ويمكن أن ينوه معلق غير لطيف بأن السماح الأمريكي/البريطاني الأخير باستخدام الغاز السام، والحرب الكيماوية، ليس مفاجئاً جداً. فالبريطانيون استخدموا الأسلحة الكيماوية في تدخلهم في 1919 في شمال روسيا ضد البلاشفة، بنجاح كبير، بحسب القيادة البريطانية. وحين كان تشرشل وزيراً للخارجية في

22. ديفد كورن، وآخرون، حقوق الإنسان في العراق (هيومان رايتس ووتش، ييل، 1989)؛ كاردري (لجنة حقوق الإنسان ومحاربة القمع في العراق)، عراق صدام (مجلة زيد، 1986، 1989)؛ ديليب هيرو، الحرب الأطول، روتليدج، 1991؛ ريزون، حروب صدام الخليجية، درويش وغريغوري أليكسندر، بابل غير مقدسة، سينت مارتن، 1991. جون جيتينغ، «كيف دعم الغرب حكم صدام»، جي دبل يو، 10 آذار 1991.

وزارة الحرب في 1919 كان متحمساً لإمكانيات «استخدام الغاز السام ضد القبائل غير المتحضرة»، أي الأكراد والأفغان. وأجاز لقيادة القوات الجوية الملكية RAF في الشرق الأوسط استخدام الأسلحة الكيماوية «ضد العرب المتمردين كتجربة»، رافضاً اعتراضات الوزارة الهندية بأنها «غير معقولة»، وشاجباً «الوسوسة حيال استخدام الغاز». قال: «لا نستطيع في أية ظروف أن نقبل عدم استخدام أية أسلحة متاحة كي ننجز إبادة سريعة للفوضى التي تنتشر على الحدود»؛ إن الأسلحة الكيماوية هي مجرد «تطبيق العلم الغربي على الحرب الحديثة»[23].

مهدت إدارة كينيدي الطريق للاستخدام الواسع للأسلحة الكيماوية ضد المدنيين حين شنت هجومها على فيتنام الجنوبية في 1961 ـ 1962. كان هناك الكثير من القلق الصائب حول تأثيراتها في الجنود الأمريكيين، ولكن لم يكن هناك قلق حول التأثيرات الأسوأ، التي لا تُقارن، في المدنيين. هنا، على الأقل. في صحيفة إسرائيلية يومية توزع على نطاق واسع، كتب الصحفي المحترم أمنون كابيليوك عن زيارته لفيتنام في 1988، حيث وجد «أن آلافاً من الفيتناميين لا يزالون يموتون من تأثيرات الحرب الكيماوية الأمريكية»، مورداً تقديرات عن ربع

23. آندي توماس، تأثيرات الحرب الكيماوية (مؤسسة ستوكهولم الدولية لأبحاث السلام)، تايلور وفرانسيس، 1985. انظر: تحويل المد: وردع الديموقراطية.

مليون ضحية في جنوب فيتنام، وواصفاً المشاهد «المريعة» في المستشفيات في الجنوب، حيث كان الأطفال يموتون من السرطانات وتشوهات ولادية كريهة. كانت فيتنام الجنوبية هي التي استهدفت بالحرب الكيماوية، وليس الشمالية، حيث لم توجد هذه العواقب، كما قال. ثمة دليل قاطع أيضاً على الاستخدام الأمريكي للأسلحة البيولوجية ضد كوبا، والذي نُقل كأخبار ثانوية في 1977، وهذا عنصر صغير من الإرهاب الأمريكي المستمر[24].

بصرف النظر عن هذه السوابق، إن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة منخرطتان الآن في شكل مهلك من الحرب البيولوجية في العراق. فتدمير البنية التحتية، وحظر الصادرات من أجل إصلاحها قاد إلى المرض، ونقص التغذية، والموت المبكر على نطاق واسع، وشمل هذا خمسمائة ألف طفل، وأفادت تحقيقات اليونيسيف بأن حوالي خمسة آلاف طفل يموتون شهرياً. وفي شجب حاد للعقوبات الاقتصادية، في العشرين من كانون الثاني 1998، اقتبس أربعة وخمسون أسقفاً كلام كبير أساقفة المنطقة الجنوبية في العراق، الذي أفاد أن

24. حول فيتنام، انظر: كتابي أوهام ضرورية. وحول كوبا انظر: تشومسكي وإدوارد هيرمان، الاقتصاد السياسي لحقوق الإنسان، المجلد الأول، ومواد لاحقة كثيرة، بينها أليكسندر كوكبيرن، مجلة ذا نيشن، 9 آذار 1998.

«الأوبئة تتفشى، وتقضي على الأطفال والمرضى بالآلاف»، بينما «أولئك الأطفال الذين ينجون من المرض يتعرضون لسوء التغذية». إن بيان الأساقفة، الذي نشر كاملاً في مجلة ستانلي هيلر، ذا ستركل، تلقى ذكراً ضئيلاً في الصحافة. ولعبت الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، دوراً قيادياً في عرقلة برامج المساعدة: على سبيل المثال، تأخير الموافقة على سيارات الإسعاف بحجة أنها يمكن أن تُستخدم لنقل القوات، ومنع مبيدات الحشرات لمنع انتشار المرض، وقطع الغيار لأنظمة الصرف الصحي. في غضون ذلك، قال الدبلوماسيون الغربيون: «استفادت الولايات المتحدة بشكل مباشر من العملية الإنسانية بقدر ما استفاد الروس والفرنسيون، إن لم يكن أكثر»، على سبيل المثال، عقدت صفقة قيمتها 600 مليون دولار من النفط العراقي (في المرتبة الثانية بعد روسيا) وباعت الشركات الأمريكية بما يعادل 200 مليون دولار من البضائع الإنسانية للعراق. وأشاروا أيضاً إلى أن معظم النفط الذي اشترته الشركات الروسية ذهب إلى الولايات المتحدة[25].

25. الصراع (نيو هيفن)، 21 شباط، 1998؛ ماجي أوكين، الغارديان، 19 شباط، 1998؛ سكوت بترسون، كريستيان ساينس مونيتور، 17 شباط، 1998؛ رولا خلف، إف تي، 2 آذار، 1998. تأثير القصف والعقوبات عُرف على الفور؛ انظر: جين ديرز وهاريس جازدار، الجوع والبؤس في العراق في 1991، كلية لندن للاقتصاد، أيلول 1991. من أجل مراجعة شاملة، انظر: جيوف سيمونز، معاقبة العراق، لندن، ماكميلان، 1996.

ووصل دعم واشنطن لصدام إلى ذلك الحد الأقصى إلى درجة أنها كانت راغبة في إغفال هجوم جوي عراقي على سفينة يو إس إس ستارك، أدى إلى مقتل 37 فرداً من طاقمها، وهذا امتياز تمتعت به إسرائيل (حين هاجمت يو إس إس ليبرتي). كان دعم واشنطن الحاسم لصدام، بعد الجرائم التي تصدم الآن كثيراً الإدارة والكونغرس، هو الذي قاد إلى الاستسلام الإيراني «لبغداد وواشنطن»، كما يستنتج ديليب هيرو في كتابه عن تاريخ الحرب العراقية الإيرانية. قام الحليفان «بتنسيق عملياتهما العسكرية ضد طهران». وكان إسقاط الطائرة المدنية الإيرانية بالصاروخ الأمريكي كروزر الموجه يو إس إس فنسينز، تتويجاً «لحملة واشنطن الدبلوماسية، والعسكرية، والاقتصادية» في دعم صدام حسين، كما قال[26].

وطُلب من صدام أيضاً أن يؤدي الخدمات العادية التي تقوم بها الدولة العميلة: على سبيل المثال، أن يدرب عدة مئات من الليبيين أرسلتهم الولايات المتحدة إلى العراق بحيث يستطيعون الإطاحة بحكومة القذافي، كما كشف المساعد السابق لريغن في البيت الأبيض هوارد تيتشر[27].

لم تكن جرائم صدام الجماعية هي التي رفعته إلى رتبة

26. هيرو، الحرب الأطول.
27. أسوشييتد برس، ونيويورك تايمز، 26 أيار، 1993.

«وحش بغداد»، وإنما خروجه عن الخط، كما في حالة نوريغا، المجرم الثانوي، الذي ارتُكبت جرائمه الرئيسية حين كان عميلاً للولايات المتحدة.

الدول المارقة المعفاة

إن رد فعل واشنطن على الانتفاضة العراقية في آذار 1991، التي نشبت على الفور بعد توقف الهجمات، يلقي المزيد من الضوء على مواصفات «الدولة المارقة». كررت وزارة الخارجية رسمياً رفضها لأي تعامل مع معارضة عراقية ديموقراطية، وتماماً كما حدث قبل حرب الخليج تماماً، لم يُسمح لهذه المعارضة بالوصول إلى وسائل الإعلام الأمريكية الرئيسية. وصرح الناطق باسم وزارة الخارجية ريتشارد باوتشر: «إن اللقاءات السياسية معها لن تكون ملائمة لسياستنا في هذا الوقت». وحدث أن «هذا الوقت» هو الرابع عشر من آذار 1991، بينما كان صدام يهلك القسم الأعظم من المعارضة الجنوبية أمام بصر الجنرال شوارزكوف، الذي رفض أن يسمح حتى لضباط الجيش المتمردين باستخدام الأسلحة العراقية المأسورة. ولو لم يكن الأمر متعلقاً بردود فعل جماهيرية غير متوقعة لما كانت واشنطن، على الأرجح، قدمت الدعم الفاتر للأكراد المتمردين، الذين خضعوا لمعاملة مماثلة بعد ذلك بوقت قصير.

تلقى قادة المعارضة العراقية الرسالة. وزعم ليث كبة،

رئيس حركة الإصلاح الديموقراطي العراقية، التي مقرها لندن، أن الولايات المتحدة تُفضل ديكتاتورية عسكرية، ملحاً أن «التغييرات في النظام يجب أن تأتي من الداخل، من أشخاص هم في السلطة». أما المصرفي، الذي يقيم في لندن، أحمد الشلبي، رئيس المؤتمر الوطني العراقي، فقال: «إن الولايات المتحدة، المغطى عدم تدخلها بورقة تين عدم التدخل في الشؤون العراقية، تنتظر أن يذبح صدام المتمردين بأمل أن يُطاح به فيما بعد من قبل ضابط ملائم»، وهذا موقف متأصل في السياسة الأمريكية القائمة «على دعم الديكتاتوريات من أجل الحفاظ على الاستقرار».

ولخص تفكير الإدارة مراسل نيويورك تايمز الرئيسي للشؤون الدبلوماسية، توماس فريدمان. كانت واشنطن تأمل أن يزيح انقلاب عسكري صدام بينما هو يواجه تمرداً شعبياً، «وعندها ستحظى واشنطن بأفضل الحلول: عصبة عراقية ذات قبضة حديدية دون صدام حسين»، عودة إلى الأيام التي «أمسكت فيها قبضة صدام الحديدية... بالعراق، مما أرضى كثيراً حليفتي أمريكا: تركيا والمملكة العربية السعودية»، ناهيك عن واشنطن. بعد عامين، وفي اعتراف آخر، مفيد، بالواقع، قال: إن «السياسة الأمريكية كانت دوماً تقتضي أن يلعب السيد حسين دوراً مفيداً في الإمساك بالعراق»، محافظاً على «الاستقرار». وثمة سبب ضئيل للاعتقاد أن واشنطن عدلتْ

تفضيلها للديكتاتورية على الديموقراطية، تلك التي شجبتها المعارضة العراقية الديموقراطية التي تم تجاهلها، رغم أنها ستفضل، دون شك، «قبضة حديدية» مختلفة في هذه النقطة. وإذا لم يحصل الأمر، يجب على صدام القيام بذلك[28].

إن مفهوم «الدولة المارقة» غامض جداً. وهكذا، يتم تحديد كوبا كـ «دولة مارقة» رئيسية بسبب تورطها المزعوم في الإرهاب الدولي، لكن الولايات المتحدة لا تقع في هذه الفئة رغم هجماتها الإرهابية ضد كوبا لقرابة 40 عاماً، والتي تواصلت حتى 1997، وفقاً لتحقيق قامت به صحيفة ميامي هيرالد، فشل في الوصول إلى الصحافة القومية (هنا؛ لكنه وصل في أوروبا). كانت كوبا «دولة مارقة» حين كانت قواتها المسلحة في أنغولا، لدعم الحكومة ضد الهجمات الجنوب أفريقية التي تدعمها الولايات المتحدة. أما جنوب أفريقيا، بالمقارنة، فلم تكن دولة مارقة آنذاك، ولا أثناء عهد ريغن، حين سببت خسائر بقيمة ستين مليون دولار، ومليوناً ونصف قتيل في الدول المجاورة، بحسب لجنة الأمم المتحدة، ناهيك عن بعض الحوادث في الوطن، وبدعم أمريكي بريطاني وافر. وينطبق الاستثناء نفسه على اندونيسيا ودولاً أخرى كثيرة.

المعايير واضحة جداً: «الدولة المارقة» ليست دولة إجرامية

28. نيويورك تايمز، 7 تموز، 1991. حول كبة وشلبي، انظر: مقالتي في كتاب بيترز، الأذى المصاحب.

فحسب، وإنما واحدة تتحدى أوامر الأقوياء، الذين هم مستثنون، بالطبع.

المزيد حول «الجدل»

لا شك أن صدام مجرم، ومن المفترض أن يفرح المرء من أن الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والمؤسسات السائدة المذهبية قد انضمت أخيراً إلى أولئك الذين انتقدوا «بشكل غير ناضج» الدعم الأمريكي/البريطاني للسفاح. وصحيح أيضاً أنه يهدد أي شخص يطاله. وعند مقارنة التهديد بتهديدات أخرى، هناك القليل من الإجماع خارج أمريكا والمملكة المتحدة، بعد تحولهما (الغامض) منذ آب 1990. كانت خطتهما لاستخدام القوة في 1998 مبررة بحجة تهديد صدام للمنطقة، لكن لم تكن هناك طريقة لإخفاء أن شعب المنطقة عارض وسيلة خلاصه، بعنف، بحيث أن الحكومات أجبرت على الانضمام إلى المعارضة.

رفضت البحرين السماح للقوات الأمريكية والبريطانية باستخدام قواعدها هناك. ووصف رئيس الإمارات العربية المتحدة التهديدات الأمريكية باستخدام القوة العسكرية بأنها «سيئة وكريهة»، وصرح بأن العراق لا يشكل تهديداً لجيرانه. وصرح سابقاً وزير الدفاع السعودي، الأمير سلطان، بأنه «لن نوافق، ونحن ضد ضرب العراق كشعب وأمة»، مما جعل

واشنطن تمتنع عن طلب استخدام القواعد السعودية. وبعد مهمة أنان، قام وزير الخارجية السعودي، الذي قضى وقتاً طويلاً في هذا المنصب، بإعادة تأكيده أن أي استخدام للقواعد الجوية السعودية «يجب أن يكون مسألة منوطة بالأمم المتحدة، وليس بأمريكا».

ووصفت افتتاحية في جريدة الأهرام المصرية، شبه الرسمية، موقف واشنطن بأنه «قسري، وعدواني، ويفتقد للحكمة، وغير آبه بحياة العراقيين، الخاضعين، بشكل غير ضروري، للعقوبات والذل»، وشجبت «العدوان الأمريكي المخطط ضد العراق». وشجب برلمان الأردن «أي عدوان ضد الأراضي العراقية، وأي أذى يمكن أن يلحق بالشعب العراقي»؛ وأجبر الجيش الأردني على إغلاق مدينة معان بعد يومين من الشغب المؤيد للعراق. وحذر بروفيسور علوم سياسية في جامعة الكويت من أن «صدام أصبح يجسد صوت الذين لا صوت لهم في العالم العربي»، معبراً عن الإحباط الشعبي من «النظام العالمي الجديد»، وتأييد واشنطن للمصالح الإسرائيلية.

حتى في الكويت، كان الدعم للموقف الأمريكي «فاتراً» في أحسن الأحوال، «وشكاكاً بالبواعث الأمريكية»، كما قالت الصحافة. وأفاد مراسل بوسطن جلوب، تشارلز سينوت: «كانت الأصوات في شوارع العالم العربي، من أحياء القاهرة الفقيرة المحتشدة إلى عواصم شبه الجزيرة العربية المتلألئة،

ترتفع غاضبة فيما كان قرع طبول الحرب الأمريكية ضد العراق يزداد علواً»[29].

مُنحت المعارضة العراقية تغطية ضئيلة في الإعلام الرئيسي، مما كسر النموذج السابق. وفي مقابلة هاتفية مع نيويورك تايمز، كرر أحمد الشلبي الموقف الذي نشر بتفاصيل أكبر في لندن قبل أسبوعين: «دون خطة سياسية لإزالة نظام صدام حسين، ستؤدي الغارات الجوية إلى نتيجة معاكسة»، وقال إنها ستقتل آلاف العراقيين، وربما تترك صدام قوياً مع أسلحة تدميره الشامل، مع «عذر لطرد مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة»، الذين دمروا، في الحقيقة، من الأسلحة وتسهيلات الإنتاج أكثر مما دمره قصف 1991 الأمريكي والبريطاني. ستكون الخطط الأمريكية والبريطانية (أسوأ من لا شيء). وكشفت المقابلات مع قادة المعارضة من فصائل مختلفة أن هناك «شبه إجماع» على معارضة عمل عسكري لا يضع الأساس لانتفاضة للإطاحة بصدام حسين. وحين تحدث أمام لجنة برلمانية قال: «سيكون من غير المحصن أخلاقياً ضرب العراق دون استراتيجية» لإزالة صدام.

---

29. ديفد ماركوس، بوسطن جلوب، 18 شباط، 1998؛ رولا خلف، مارك سوزمان، ديفد جاردنر، إف ت، 9 شباط، 1998؛ دوجلاس جيهل، نيويورك تايمز، 9 شباط، 1998؛ سيفن لي ميرز، 19 شباط، 1998؛ دانييل بيرل، وول ستريت جورنال، 25 شباط، 1998.

في لندن، لخصت المعارضة أيضاً برنامجاً بديلاً:

1 ـ إعلان أن صدام حسين مجرم حرب.

2 ـ الاعتراف بحكومة عراقية انتقالية تشكلها المعارضة.

3 ـ رفع الحظر عن ملايين الدولارات من الأرصدة العراقية في الخارج.

4 ـ حصر قوات صدام في «منطقة حظر قيادة»، أو توسيع «مناطق الحظر الجوي» لتغطي البلاد كلها. وقال الشلبي للجنة التسليح بمجلس الشيوخ: يجب على أمريكا «أن تساعد الشعب العراقي في إزالة صدام حسين من السلطة». ورفض مع قادة معارضة آخرين، «الاغتيال، والعمليات الأمريكية السرية، أو دخول القوات الأمريكية»، كما أفادت رويترز، داعياً، بدلاً من ذلك، إلى «تمرد شعبي». وظهرت اقتراحات مشابهة، بين فينة وأخرى، في الولايات المتحدة. وتزعم واشنطن أنها حاولت دعم فصائل المعارضة، لكن تأويلها مختلف. أما وجهة نظر الشلبي، التي نُشرتْ في إنكلترا، هي كثيراً كما كانت قبل سنوات: «الجميع يقولون إن صدام قد شلتْ حركته، لكن الأمريكيين والبريطانيين هم الذين شُلتْ حركتهم برفضهم دعم فكرة التغير السياسي»[30].

---

30. ديفد فيرهال وإيان بلاك، غارديان ويكلي، 8 شباط، 1998؛ رويترز، بوسطن جلوب؛ دوجلاس جيهل، نيويورك تايمز، 22 شباط، 1998؛ جيمي بيرنز، إف تي، 15 شباط، 1998.

وعُدَّت المعارضة الإقليمية مشكلة يجب تجنبها، وليس عاملاً يجب أن يؤخذ بالحسبان بعد الآن مثلها مثل القانون الدولي. وكان الشيء نفسه يصح على تحذيرات مسؤولي إغاثة دوليين وتابعين للأمم المتحدة في العراق من أن القصف المخطط له يمكن أن يؤدي إلى نتيجة «كارثية» على الناس، الذين يعانون مسبقاً بشكل بائس، ويمكن أن ينهي العمليات الإنسانية التي قدمت على الأقل بعض الإغاثة[31]. ما يهم هو أن «ما نقوله يُنفَّذ»، كما صرح الرئيس بوش بانتصار، معلناً النظام العالمي الجديد بينما كانت القنابل والصواريخ تسقط في 1991.

وبينما كان كوفي أنان يستعد للذهاب إلى بغداد، حظي الرئيس الإيراني السابق رفسنجاني، «الذي كان لا يزال شخصاً محورياً في طهران، بمقابلة مع ملك السعودية فهد»، كما أفاد مراسل الشرق الأوسط البريطاني ديفد جاردنر، «على عكس المعاملة التي قوبلت بها مادلين ألبرايت... في رحلاتها الأخيرة إلى الرياض ناشدة الدعم من حليفة أمريكا الخليجية الرئيسية». وحين انتهت زيارة رفسنجاني، التي استمرت عشرة أيام، في الثاني من آذار 1998، وصفها وزير الخارجية الأمير سعود بأنها «خطوة أخرى إضافية في الاتجاه الصحيح نحو

31. بيترسون، كريستيان ساينس مونيتور، 17 شباط، 1998.

تحسين العلاقات»، مكرراً أن «العنصر الكبير المخل في التوازن في الشرق الأوسط، وسبب كل المشكلات الأخرى في المنطقة»، هو سياسة إسرائيل تجاه الفلسطينيين، والدعم الأمريكي لها، الذي يمكن أن يفعِّل القوى الشعبية التي تخشاها السعودية على نحو كبير، كما يمكن أن يقوض شرعيتها «كحارسة» لأمكنة الإسلام المقدسة، وبينها قبة الصخرة في القدس الشرقية التي ضمتها الآن، وبشكل فعال، البرامج الأمريكية والإسرائيلية، كجزء من نيتهما لتوسيع «القدس الكبرى» إلى وادي الأردن، كي تحتفظ به إسرائيل. قبل ذلك بوقت قصير، قاطعت الدول العربية قمة اقتصادية رعتها الولايات المتحدة في قطر، كان الهدف منها طرح مشروع كلينتون وبيريز: «الشرق الأوسط الجديد». بدلاً من ذلك، حضرت مؤتمراً إسلامياً في طهران في كانون الأول، حضره حتى العراق[32].

تمتلك هذه الميول أهمية معتبرة، وترتبط بالقلق الخلفي الذي يحفز السياسة الأمريكية في المنطقة: إصرارها، منذ الحرب العالمية الثانية، على السيطرة على احتياطي الطاقة العالمية الرئيسي. وكما لاحظ كثيرون، ثمة خوف متنام في

32. ديفد جاردنر، إف تي، 28 شباط، 1998؛ روبن آلان، إف تي، 3 آذار، 1998.

العالم العربي، وقلق من التحالف الإسرائيلي/التركي القائم الذي تأسس في 1996، والذي قوّي الآن بشكل كبير. وكان من عناصر الاستراتيجية الأمريكية، لبضع سنوات، أن تسيطر على الإقليم «بشرطة محلية جاهزة»، كما عبر وزير دفاع نيكسون عن المسألة. ومن الظاهر أن هناك تقديراً متنامياً لتأييد إيران لترتيبات أمنية إقليمية تحل محل الهيمنة الأمريكية. ومن المسائل المتعلقة بالأمر الصراع المتوتر على أنابيب النفط لضخ نفط آسيا الوسطى إلى الدول الغنية، وأحد الممرات الطبيعية يمر عبر إيران. ولن تكون شركات الطاقة الأمريكية سعيدة حين ترى خصوماً من الأجانب ـ وبينهم الصين وروسيا ـ يحصلون على مدخل مميز إلى احتياطي النفط العراقي، الثاني فقط بعد السعودية من حيث الضخامة، وإلى غاز إيران الطبيعي، ونفطها، ومصادرها الأخرى.

بالنسبة للوقت الحالي، يمكن أن يكون مخططو كلينتون مرتاحين بشكل جيد لأنهم نجوا مؤقتاً من «الورطة» التي سيوها، والتي لم تكن تترك لهم خياراً سوى قصف العراق، الذي يمكن أن يكون مؤذياً حتى للمصالح التي يمثلونها. المهلة مؤقتة. وتمنح فرصاً لمواطني الدولتين المحاربتين أن يحدثوا تغييرات في الوعي، والتزاماً يمكن أن تكون له أهمية كبيرة في المستقبل غير البعيد.